



مركز السلام للدراسات الاستراتيجية
PEACE CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

اتفاق شرم الشيخ للسلام في غزة محاولة لفهم ما هو قادم ؟

إعداد /

الدكتور أكرم حسام فرحات

مؤسس ورئيس مركز السلام للدراسات الاستراتيجية

19 أكتوبر 2025م

تقديم:

أنجزت مصر اختراقاً كبيراً في مساعيها الرامية لإيقاف الحرب على غزة، بعد أن تمكنت مؤسساتها المعهود لها بإدارة هذا الملف من أن تُعيد أنظار العواصم العالمية ومراكز صنع القرار الدولي مرة أخرى لمدينة شرم الشيخ، برمزياتها المعروفة كمدينة تُصنع بين أروقتها قرارات السلام وترتيبات الأمن بالمنطقة.

وما من شك أن ما حدث في شرم الشيخ، بكل تفاصيله الموضوعية والشكلية، سواء فيما يتعلق بجهود إقناع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بالتوقيع على اتفاق المرحلة الأولى ووقف إطلاق النار، أو ما يتعلق بعملية هندسة إخراج القمة على النحو الذي رآه العالم، والتي لم تخلو من دلالات كثيرة وأهداف أرادها صانع القرار المصري لتكون بهذه الصورة، إنما كانت ثمرة جهود متواصلة وصبر معهود وحسابات صعبة، رغم كل ما في الأفق من تحديات ومخاوف.

ولا تزال الجهود المصرية مستمرة إلى لحظة كتابة هذه السطور، حيث تستمر الاجتماعات بمدينة "شرم الشيخ" حول مفاوضات المراحل اللاحقة وفق خطة الرئيس ترامب المعروفة بـ "خطة الـ 20 بنداً" والتي تُشكل الإطار العام لهذه المفاوضات، وتساهم دول كثيرة في محاولات انجاح هذه المفاوضات، فهناك جهود واضحة وحاضرة بقوة من جانب الوسطاء من دولة قطر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وجهود أخرى مساندة ولو بشكل غير مباشر من الدول التي حضرت قمة شرم الشيخ سواء من الدول الأوروبية أو من الدول العربية والإسلامية.

بالتوازي ما يجري حالياً في شرم الشيخ من مباحثات ومفاوضات صعبة بلا شك، نشهد تصريحات ومواقف وتحركات من الأطراف الفاعلة في هذا الملف، خاصة من طرف إسرائيل ومن طرف حركة حماس وباقي المكونات الفلسطينية، تجعل الصورة العامة للمشهد ضبابية، بل أنها تحمل في طياتها مقدار معادل

للشك والخوف مما هو قام، في مقابل محاولات التطمين وإزالة المخاوف والتبشير بمستقبل أفضل.

لذلك نحاول في هذه المساحة التحليلية أن نستعرض ما يجري حالياً بعد اتفاق وقف إطلاق النار، سواء على مستوى المخاوف الموجودة، أو على مستوى الترتيبات الجاري تنفيذها على الأرض، أو فيما يتعلق برؤية ومصالح الأطراف المختلفة، ونهدف من كل ذلك لمحاولة فهم ما هو قادم ليس فقط في غزة، بل بالنسبة للملف الفلسطيني بتفروعاته المختلفة.

أولاً: قراءة اتفاق شرم الشيخ من جانب الأطراف الأساسية:

إذا ما سلمنا بأن اتفاق شرم الشيخ لوقف الحرب في غزة ليس مجرد اتفاق لوقف إطلاق النار أو أنه محطة ضمن محطات التفاوض السابقة، وأننا أمام لحظة فارقة في تاريخ الملف الفلسطيني بشكل عام وفي تاريخ قطاع غزة بشكل خاص، فإن البداية الصحيحة للتحليل ومحاولة الفهم لابد أن تكون من خلال التعرف على الكيفية التي تم من خلالها قراءة اتفاق شرم الشيخ، كيف رآته الأطراف المختلفة، فغني عن الذكر أن الأبعاد الإدراكية والنفسية تعتبر عامل مهم من عوامل التقدير وبناء المواقف التحليلية السليمة. ومن هذا الإطار نشير لما يلي:

1. الرؤية من جانب الولايات المتحدة:

الولايات المتحدة حالياً هي أهم لاعب وأهم محدد في مستقبل اتفاق شرم الشيخ، فهي من ناحية الدولة صاحبة المقترح الأساسي للحل (خطة ترامب)، وهي الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل بشكل فعلي ومؤثر، وقد اتضح ذلك بشكل جلي عندما ضغطت على نيتنا هو (الذي كان لديه تصميم على مواصلة الحرب للنهائية وتنفيذ سيناريو التهجير) للقبول بخطة ترامب. وربما تصريح جاريد كوشنر صهر ترامب وستيف ويتكوف المبعوث الأمريكي للمفاوضات كان كاشفاً لهذا الأمر عندما ذكرنا في مقابلة حصرية مع برنامج "60 دقيقة" لشبكة "سي بي إس نيوز"، إنهما "شعرا ببعض الخيانة" بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية على قطر خلال محادثات السلام الشهر الماضي، وقال أيضاً "أعتقد أن الرئيس ترامب شعر بأن الإسرائيليين فقدوا السيطرة على

ما يفعلونه، وأن الوقت قد حان للتصرف بقوة ومنعهم من القيام بأشياء رأى أنها لا تصب في مصلحتهم على المدى الطويل".

هذا التصريح كاشف بشكل كبير للمنظور الأمريكي، حيث وجدت الولايات المتحدة أن إسرائيل تعاني من عزلة دولية متصاعدة، مع توالي الاعترافات الدولية وخاصة من دول مؤثرة مثل بريطانيا وفرنسا بالدولة الفلسطينية، كما أن موقف الولايات المتحدة ليس جيداً على الصعيد الدولي أيضاً نتيجة وقوف الولايات المتحدة كطرف وحيد مساند لإسرائيل في هذه الحرب، بينما تتعالى الأصوات من المجتمع الدولي بضرورة وقف الحرب، كما أن أصواتاً مماثلة قد بدأت تتصاعد من داخل الولايات المتحدة، ليس فقط على مستوى الشارع الأمريكي والجامعات، بل من بين أعضاء الكونجرس ومجلس النواب تحذر الرئيس ترامب من خطورة الوقوف خلف إسرائيل للنهائية، وأن مثل هذه المواقف ستقوض من مكانة الولايات المتحدة دولياً وتضر بمصالحها بمنطقة الشرق الأوسط، وأن الوقت قد حان لوضع إسرائيل تحت ضغط حقيقي. ولا ننسى أن هناك بعد شخصي أيضاً يتعلق بشخصية الرئيس ترامب التي يحاول تقديم نفسه كرجل سلام في العالم تمكن من إنهاء ثمانية حروب كما يكرر باستمرار، طامعاً في الحصول على جائزة نوبل للسلام العام القادم بعد أن فشل في الحصول عليها هذا العام، علاوة على ما يعنيه ذلك بالنسبة لموقفه الداخلي وموقف حزبه والتيار الجديد الذي يدعمه .

من الناحية الاستراتيجية. يجب أن نعترف أن التحرك الأمريكي الأخير، قد أوقف عجلة الحركة الدولية الضاغطة على إسرائيل، وأوقف حديث الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بل أنه تمكن من إلقاء الكرة في ملعب حماس أولاً، وفي ملعب الدول العربية والإسلامية ثانياً، والتي يريد منها تنفيذ الكثير من المهام الصعبة المرتبطة بخطته مثل نزع سلاح حماس، المساهمة في إدارة القطاع أمنياً وسياسياً، القيام بأعمال إعادة الأعمار التي تم تقديرها بـ 70 مليار دولار. كما اتضح أن الولايات المتحدة لا تتحدث فقط عن مجرد اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة ومسألة إعادة إعمار تقليدية، بل أن حديثها يمتد لتغيير الواقع

الجيوستراتيجي في غزة وإعادة ترتيب أدوار اللاعبين في هذا الملف، وإشراك لاعبين جدد ، ومحاولة تقديم اتفاق شرم الشيخ للسلام في غزة على أنه بداية لمسار سلام إقليمي، قائم على مفهوم التنمية الاقتصادية كأولوية في مقابل الحقوق السياسية التي تأتي في مرتبة متأخرة حسب ما صرح به ترامب نفسه، عندما تحدث صراحة قبل أيام عن أن الأولوية الآن في غزة لإعادة الإعمار وليس للدولة الفلسطينية " لا أتحدث عن دولة واحدة أو دولتين، نحن نتحدث عن إعادة إعمار غزة" .

وستحاول الولايات المتحدة أن تستغل اتفاق غزة من أجل تبريد الأجواء الإقليمية بشكل يسمح لها بمواصلة مسار التطبيع والسلام الإبراهيمي الذي استحوذ على مساحة كبيرة من خطاب ترامب في الكنيست الإسرائيلي، وهي محاولة أمريكية لصياغة استراتيجية كبرى جديدة بالمنطقة لتشكيل تحالف موسع من عدة دول عربية وإسلامية ودول أخرى من خارج المنطقة مثل أذربيجان قائمة على مفهوم اقتصادي وإيدلوجي جديد ، ينطلق من مفاهيم المديانة الإبراهيمية التي يحاولون تمريرها كنموذج يجمع بين المديانات الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية، والهدف ليس فقط مسألة التطبيع مع إسرائيل بل تشكيل تحالف عريض في مواجهة دول أخرى خاصة الصين وربما إيران .

اما من الناحية التكتيكية، فمن الواضح ان هناك ترتيبات وأجسام سياسية وأمنية وتنسيقية عديدة جاري تشكيلها أو تأسيسها إنفاذاً لهذه الأهداف، وغير معروف حتى الآن ما إذا كانت هذه الأجسام سترتبط بوضع مؤقت فقط، أم أنها ستكون نواه لتحركات على نطاق أوسع، يمكن تكرارها في مناطق أخرى مثل لبنان أو سوريا أو غيرها.

2. الرؤية من داخل إسرائيل: مصالح متباينة

عائلات الرهائن والشارع الإسرائيلي.

بالنظر لطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وتركيبية المجتمع الداخلية، فقد تباينت الرؤية والقراءة لاتفاق شرم الشيخ، ضمن رؤيتهم الأوسع لخطة ترامب الإطارية، حيث تلقاه أهالي الرهائن بفرح كبير ونصبوا خياماً وأقاموا

فاعليات للإحتفال بعودة أبنائهم بعد عامين من الأسر، إلا أن فرحتهم لم تكتمل بسبب ما وضح لاحقاً من صعوبات لوجستية وفنية تتعلق باستعادة رفات الرهائن الموتى، الذين قتلوا في الغالب نتيجة للضربات الإسرائيلية على مواقع الإنفاق وأماكن احتجازهم حسب المعلومات الإسرائيلية، وعلى ما يبدو ستظل هذه القضية عالقلة لبعض الوقت، رغم ما أعلنته حماس من استعداد للتعاون في هذا الأمر وعرض دول عديدة منها مصر وتركيا وقطر المساعدة، وتشكيل فريق دولي تحت قيادة أمريكية تكون مهمته انجاز هذا الأمر بأسرع وقت ممكن. وهناك خشية من جانب زوي الرهائن الموتى من أن تتذرع حكومتهم بهذا الموضوع (حتى ولو كان العدد المتبقي قليل جداً) من أجل العودة للحرب أو ربط الإنتقال لمراحل المفاوضات التالية بإنجاز المرحلة الأولى كاملة. بل يخشون بشكل أساسي أن تتراجع أولوية استعادة رفات الرهائن في سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية، على اعتبار أن عامل الوقت لم يعد ضاعطاً كما كان في السابق بالنسبة للرهائن من الأحياء.

الحكومة الحالية:

من جانبها رأت الحكومة الإسرائيلية ممثلة في رؤية رئيس الحكومة نيتناهو أن اتفاق شرم الشيخ ما هو إلا مرحلة بسيطة من مراحل خطة ترامب الإطارية، التي قبل بها من قبل باعتبارها خطة أمريكية / إسرائيلية كما صرح نيتناهو بنفسه، بمعنى أنها لم تُفرض على إسرائيل، إنما شاركت في صياغتها وتعديل بعض بنودها، حسب الرؤية الإسرائيلية للحرب ومراحل اليوم التالي بعد الحرب. وبالتالي تم التعامل بإيجابية مع مفاوضات شرم الشيخ - على عكس جولات التفاوض السابقة- وظهر ذلك في طبيعة الوفد الإسرائيلي الذي ارسل لشرم الشيخ ، والصلاحيات الممنوحة للمفاوضين، والمرونة التي ظهرت في المواقف الإسرائيلية تحقيقاً لوقف إطلاق النار ، وقد حرصت الحكومة الإسرائيلية من خلال كل تصريحاتها وبياناتها الرسمية على تجنب الحديث عن المسمى الذي اعتمدته القاهرة " اتفاق شرم الشيخ للسلام في غزة " أو حتى اتفاق " وقف إطلاق النار " ، بل أسمته اتفاق " إطلاق سراح الرهائن " ، وبذلك الصيغة تم

تقديم الاتفاق للحكومة والكنيست الإسرائيلي لأخذ الموافقة على الخطة ولتجنب معارضة الأعضاء المتشددين من الحركة الدينية.

معنى ذلك أن تعامل الحكومة الإسرائيلية مع اتفاق شرم الشيخ سيكون حذر بالأساس ، وسيحاولون على الأغلب التخلص من عبء الضغط الداخلي الممثل في قضية الرهائن، ومحاولة التسويق لفكرة أن حماس تتعمد تعطيل عملية تسليم جثث الرهائن، وربط ذلك بالمساعدات التي ستدخل للقطاع (غلق معبر رفح - تقليص عدد الشاحنات اليومية - التحفظ على إدخال مواد معينة).

المعارضة الإسرائيلية:

أما أطراف المعارضة الإسرائيلية فقد رأت الاتفاق فرصة لإسرائيل لإستكمال أهداف الحرب السياسية، بعد أن تحدثت كثيراً عن أن الجيش الإسرائيلي لم يعد لديه مهام يقوم بها في غزة بعد أن تم تسويتها بالأرض وخلق حالة المجاعة والحصار بين السكان، وأن استمرار الحرب أكثر من ذلك تقوض من مكانة إسرائيل الدولية وتعرقل مشاريع السلام الإبراهيمي وجهود التطبيع مع الدول العربية والإسلامية خاصة السعودية (خطاب لابيد في الكنيست بحضور الرئيس ترامب) ، لكن المعارضة الإسرائيلية وعندما تتعامل مع خطة ترامب ومفاوضات شرم الشيخ فإن أعينها على العودة للحكم، لعلمهم أن إيقاف الحرب قد يقود لخسارة نيتنا هو لموقعه السياسي في الانتخابات المقبلة، مع تحريك قضايا الفساد ضده مرة أخرى (كانت قد جمدت بسبب ظروف الحرب).

3. الرؤية من الجانب الفلسطيني :

أهالي غزة : فرح ممزوج بالخوف:

تلقى أهالي قطاع غزة أنباء وقف الحرب في غزة بفرح واضح، شاهدناه على شاشات التلفاز ونقلته تقارير المحطات الإعلامية المختلفة، لكنها فرحة ممزوجة بالخوف والقلق وعدم اليقين بشأن مستقبلهم، وهذه المخاوف وتلك الشكوك لها مبرراتها العديدة، ولا يمكن لعامل إنكارها أو تجاهلها، فمخاوف سكان أهل غزة خاصة كبار السن والمرضى والجرحى والنساء والأطفال مشروعة، بعد سنتين من الحرب والقتل والدمار والتجويع والحصار وفقد الأبناء

والأزواج بل فقد أسر بكاملها، فبين رغبتهم في تنفس هواء السلام والبحث عن ما تبقى لهم من أماكن وذكريات ، وبين خوفهم من عودة الحرب مرة أخرى، أو تعطل مراحل الاتفاق لأي سبب ، أو أن يكون سيناريو التهجير لا يزال مطروح لكن بصيغ جديدة ، ومخاوف إضافية من بطء عمليات إعادة الأعمار أو قصرها على مناطق معينة بالقطاع دون أخرى. وهناك من عبر عن مخاوف أمنية من توسع نطاق المواجهات بين حماس وبعض المكونات والجماعات التي ظهرت خلال الحرب وبعضهم ينتمي إلى عشائر معروفة، وهناك بعض الاتهامات الموجهة لهم بمساعدة احتلال أو سرقة المساعدات، ويخشى من سيادة الروح الانتقامية التي يمكن أن تقود لحالة اقتتال داخلي في القطاع.

حركة حماس والفصائل الأخرى بالقطاع: محاولة التشبث بالبقاء

وضعت حركة حماس تحت ضغط كبير من كل الأطراف بما فيهم الوسطاء (مصر - قطر - تركيا) ، ولم يكن لديها خيار آخر سوى القبول بخطة ترامب، رغم أن صياغتها للرد على الخطة قد جاءت بشكل غامض أيضاً، حيث قبلت بالخطة كإطار عام، تاركةً الكثير من نقاط الجدل (التي ترفضها بطبيعة الحال) للمفاوضات، لذلك انخرطت في مفاوضات شرم الشيخ وقبلت بما هو مطروح خاصة فيما يتعلق باتفاق المرحلة الأولى. ويجب أن نذكر للموضوعية أن حماس كانت مستعدة في أكثر من مرة لتوقيع اتفاق لوقف الحرب، إلا أن الطرف الإسرائيلي هو الذي كان يماطل ويراوغ.

وجدت حماس في اتفاق شرم الشيخ فرصة أمام عناصرها للإلتقاط الأنفاس بعد عامين من القتال المستمر، وفرصة أيضاً لإظهار تجاوبها مع الجهود الدولية والعربية لوقف الحرب، وكذلك فرصة لتخفيف الضغط الإنساني على سكان القطاع، والذي كانت تخشى معه أن يتحول لعنصر ضاغط عليها مع فظائع الحرب والخوف من تراجع الدعم والتأييد المحلي لها داخل القطاع، وتحميلها مسؤولية ما يتعرض له أهالي غزة من قتل ودمار وتجويع.

مع ذلك تراهن حماس على أن تعقيدات الوضع الداخلي في غزة، وعدم وجود بديل لها على الأرض (بحكم ما لديها من كوادرات إدارية وخبرة في السيطرة

على الوضع الأمني) قد يسمح لها بهامش للبقاء بالقطاع تحت أي صيغة ممكنة، لحرمان إسرائيل من أهدافها الأساسية وهي نزع سلاح حماس وإخراجها من غزة.

تشارك باقي الفصائل الفلسطينية حركة حماس في مضمون هذه الرؤية ، لكن بعضها قد يكون أكثر تمسكاً بمواقفه الخاصة (خاصة حركة الجهاد الإسلامي) خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح، أو مسألة دمج هذه الفصائل تحت قيادة معينة أو حتى مسألة حلها، وقد تحاول حماس المناورة بموقف هذه الفصائل من القضايا الحساسة باعتبارها جزء من المكون الفلسطيني في غزة، وأنه بغير مقدورها اتخاذ قرارات كبيرة مثل التخلي عن المقاومة ونزع السلاح أو أي قضية تتعلق بالمسار السياسي المتصل بالدولة الفلسطينية ومستقبلها.

السلطة الفلسطينية: البحث عن دور

كان موقف السلطة الفلسطينية واضحاً منذ بداية عملية طوفان الأقصى، وربما ظهر ذلك بشكل جلي في بعض التصريحات الصريحة والجرئية التي أدلى بها رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس، حيث لم تدعم عملية طوفان الأقصى واعتبرتها تهور غير محسوب، ودعا عناصر حماس لتسليم الرهائن وسحب الذرائع من إسرائيل والتي تتحجج بها لإستمرار الحرب . وربما أدركت السلطة الفلسطينية مبكراً أن هذه الحرب والترتيبات التي يتم طرحها حول اليوم التالي لها ستكون في غير صالحها وفي غير صالح مسار الدولة الفلسطينية ، بل أنها ستقوض المقاربة السلمية التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ تسعينات القرن الماضي (التحول من العمل المسلح للمسار السياسي وما تبعه من اتفاقات اوسلو ومديرد وغيرها) .

وكان إثارة مسألة إصلاح السلطة الفلسطينية وإعادة هيكلتها مطروحا من كل الأطراف المعنية بالقضية خاصة الأطراف الدولية، واعتبرت هذا الأمر شرطاً لأي دور مستقبلي لها. وهو بالفعل ما حرصت عليه مصر والأردن ودول أخرى والتي انخرطت مع السلطة الفلسطينية في جهود موازية (أغلبها غير معلن بشكل واضح) لإعادة تأهيل السلطة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي

والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن محاولات إبعاد السلطة أو تغييب دورها يعني التراجع عن الكثير من المكتسبات السياسية التي تحققت خلال العقود الماضية وأبرزها مسألة الاعتراف الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالملف الفلسطيني والاستحقاقات التي انخرطت فيها السلطة الفلسطينية من مؤتمرات دولية ومرجعيات مهمة في مسار العمل السياسي الفلسطيني نحو الإعراف بحق تقرير المصير والوصول لصيغة الدولة الفلسطينية.

لذلك نظرت السلطة الفلسطينية للجهود التي تقودها مصر في شرم الشيخ بإيجابية كبيرة، وكانت تخشى أن يتم استبعادها من حضور هذا الاستحقاق المهم، لكن حكمة القيادة المصرية وإدراكها لكل هذه الأبعاد والحسابات، كانت حريصة على الضغط باتجاه مشاركة محمود عباس أبو مازن في احتفال توقيع اتفاق شرم الشيخ أمام عدسات الكاميرات من كل وسائل الاعلام العالمية، لتسجل بذلك لحظة سياسية ذكية بعدسات الكاميرا، وأمام الرئيس ترامب وقادة الدول الكبرى التي شاركت في قمة شرم الشيخ.

أما الآن وبخصوص الجولات التفاوضية للمراحل اللاحقة لخطة ترامب والجارية بـ شرم الشيخ حالياً ، فلا شك أن هناك ترقب من جانب السلطة الفلسطينية لهذه المباحثات، وما ستسفر عنه من نتائج، خاصة وأن خطة ترامب بها قضايا كبرى ستؤثر ليس فقط على قطاع غزة ومستقبله، بل على القضية الفلسطينية برمتها، سواء فيما يتعلق بوضع الفصائل المسلحة في غزة، نزع السلاح ، الترتيبات السياسية والأمنية القادمة في غزة الخ. وتعول السلطة الفلسطينية على الفهم المصري للقضية الفلسطينية بالأساس بكافة تفاصيلها وأبعادها، كما تعول على أن القاهرة ستكون حريصة على ألا يتم استبعاد السلطة الفلسطينية من أية ترتيبات قادمة.

ولا يغيب عنها بطبيعة الحال ما يجري في الضفة الغربية من أحداث متواصلة واستهدافات شبه يومية من جانب المستوطنين وعمليات الهدم للمنازل بشكل ممنهج والتي تستهدف تقويض الإدارة الفلسطينية على شئون الضفة الغربية (عمليات التهجير الداخلي) ، مع الخشية من أن تقود التسوية الحالية

للحرب في غزة بالصيغة التي طرحها ترامب في خطته لتقويض الواقع الجيو سياسي والديمقراطي لمكونات الدولة الفلسطينية التي تسعى لها، مع استمرار التحريض على ضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية من جانب المتشددين في الحكومة الحالية خاصة من أعضاء الحركة الدينية.

4. رؤية الدول الداعمة لمسار شرم الشيخ

شاركت دول عديدة في دعم مسار شرم الشيخ، وكان حضور قادة وزعماء من عدة دول اوروبية ومن الامم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية إلى جانب مجموعة الدول العربية والإسلامية لقمة شرم الشيخ للسلام تعبيراً واضحاً عن تقدير كل هذه الدول والمنظمات للدور الذي قادتته مصر لإنجاح الاتفاق في مراحله الأولى ووقف الحرب . لقد بدأ الأمر بمشاركة ثماني دول عربية وإسلامية في مناقشة خطة الرئيس ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، كما كان إعلان تلك الدول عن دعمها للخطة عقب القبول الإسرائيلي لها عنصراً ضاعطاً باتجاه الوصول لمفاوضات شرم الشيخ (رغم حديث بعض الدول ومنها مصر عن وجود فجوات واضحة بحاجة لمناقشة موسعة، وحديث دول أخرى عن أن الصيغة الحالية للخطة تم إدخال تعديلات عليها دون مشاورة الدول التي شاركت في الاجتماع الثماني مع ترامب) ، إلا أن الجميع بما فيهم مصر قد أعطى الأولوية لمسألة وقف الحرب وإدخال المساعدات العاجلة، في مقابل إطلاق سراح الرهائن.

كما رأت هذه الدول أن باقي القضايا التي تضمنتها خطة ترامب بحاجة لمفاوضات شاقة، يمكن خلالها مناقشة كل القضايا بالتفصيل، دون ضغوط تتعلق بعنصر الوقت أو بالجانب الإنساني، معولين في ذلك على إمكانية إقناع الجانب الأمريكي بأن بعض بنود الخطة لا يمكن التعاطي معها بهذا التبسيط ، مع إمكانية تشكيل موقف عربي وإسلامي ودولي ضاعط على المسار التفاوضي وعلى إسرائيل بشكل خاص، بحيث لا يتم تجاهل الأبعاد السياسية الخاصة بمسار الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير ومصير الضفة الغربية والقضايا الفلسطينية

التي تعارف منذ اتفاق أوسلو على تسميتها بقضايا الحل النهائي مثل اللاجئين والقدس والحدود وغيرها.

مع ذلك ورغم كل ما سبق ، فقد أظهرت لقطة قمة شرم الشيخ التي اعدت لها مصر بشكل أكثر من رائع رغم ضيق الوقت، وبمشاركة رفيعة المستوى من قادة الدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا) إلى جانب إيطاليا وأسبانيا وممثل الاتحاد الأوروبي أن حضور بعض الدول العربية الخليجية لم يكن بالمستوى المطلوب والمأمول، وكأن لها بعض التحفظات غير الواضحة حتى الآن ؟ وما إذا كان تخفيض مستوى تمثيلها بالقمة له صلة بمضمون الاتفاق نفسه، أم بامور شكلية أخرى. ومع ذلك كان مشاركتها في القمة إعلاناً منها عن تأييد الدور المصري في قيادة الجهود الخاصة بوقف الحرب، كوضع طبيعي للقاهرة في الملف الفلسطيني تحديداً ، والذي يعد الملف الأول في دوائر الأمن القومي المصري. ولا يجب أن ننسى أن وجود الولايات المتحدة في هذا الاتفاق وخاصة شخص الرئيس ترامب كضامن أساسي سيجعل من الصعب على أي دولة بالمنطقة أن تظل بعيدة أو تعزل نفسها عن المشاركة في هذه الجهود، بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق بالبحث عن أدوار أو ما شابه ذلك.

أما فيما يتعلق بأدوار هذه الدول في المراحل القادمة من مسار السلام الجاري بلورته في شرم الشيخ حالياً ، فمن الواضح أن هناك دول ستساهم في مسألة إعادة الإعمار وستلعب دول الخليج (السعودية وقطر والإمارات) أدوار أساسية فيها ، رغم وجود بعض التحفظات من جانبها على مسألة التردد الأمريكي بشأن نزع سلاح حماس، بينما سيكون لدول أخرى مثل تركيا وأندونيسيا دور في مسائل الترتيبات الأمنية من خلال إرسال قوات ضمن ما يسمى " بقوة الاستقرار الدولية في غزة " ، في حين ستساهم دول أوروبية في المساعدة في جهود نزع السلاح من خلال نقل بعض الخبرات والمساعدة الفنية لإتمام هذه العملية (بريطانيا تدرس تطبيق تجربتها مع إيرلندا الشمالية) وكذلك المساعدة في جهود إعادة الأعمال من خلال شركاتها والمكاتب المتخصصة في هذا الأمر.

ثانياً: الترتيبات السياسية والأمنية الحاري تشكيلها

بموجب الخطط التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخراً بشأن قطاع غزة، تبرز ملامح لأجسام سياسية وأمنية جديدة ومقترحة، وإن كانت لا تزال غامضة وتثير جدلاً واسعاً. وتتركز هذه الأفكار على إقامة قوة دولية متعددة الجنسيات لنزع سلاح المقاومة وإدارة القطاع، أهمها ما يلي:

قوة الاستقرار الدولية.

وهي قوة عسكرية دولية، ستحظى بدعم من مجلس الأمن كقوات متعددة المهام وليس كقوات حفظ السلام، ومناطق بها القيام بادوار رئيسية في تحقيق الاستقرار في غزة، وربما القيام بجهود نزع السلاح الثقيل من العناصر المسلحة داخل القطاع، ومن ضمن مهامها تقديم التدريب والدعم لقوات شرطة فلسطينية معتمدة في القطاع، وستكون على اتصال وثيق مع الأردن ومصر اللذين يتمتعان بخبرة واسعة في هذا المجال. وستكون هذه القوة هي المسؤولة عن الجانب الأمني الداخلي على المدى الطويل. يتوقع أن تشارك فيها الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر وتركيا وإندونيسيا وأذربيجان، بالإضافة لبعض القوات من دول أوروبية مثل بريطانيا وربما فرنسا.

مركز القيادة بغلاف غزة لمتابعة شؤون الأسرى.

مهمة هذا المركز هو إدارة طاقم للقوات الدولية مهمته البحث عن جثث الإسرائيليين الأسرى المتبقية في قطاع غزة. وقد أفادت تقارير بوصول نحو 200 جندي أميركي لإقامة مركز في إسرائيل سيرصد تطبيق وقف إطلاق النار والانتهاكات من الطرفين. وسيضم المركز ممثلين عن دول شريكة وهيئات دولية ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص، مع وجود ممثلين على الأرض في قطاع غزة، ويهدف لتنسيق عمل قوة الاستقرار الدولية المرتقبة والعاملين في المجال الإنساني.

مجلس السلام.

يناط به الإشراف على عمل لجنة مكونة من 15 تكنوقراطا فلسطينيا، لتقديم الخدمات العامة، تضم فلسطينيين مؤهلين وخبراء دوليين، تحت إشراف ورقابة

هيئة انتقالية دولية جديدة تُسمّى "مجلس السلام" الذي يرأسه ترامب، مع أعضاء آخرين ورؤساء دول سيعلن عنهم، من بينهم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير.

ثالثاً : الفرص المتاحة أمام مسار شرم الشيخ للسلام :

من الواضح أن مسار شرم الشيخ الحالي يختلف كلياً عن مسار الجولات التفاوضية السابقة ، وهو ما يظفي -رغم كل التحديات والمخاف - أجواء من التفاؤل بأن الحرب في غزة انتهت فعلياً ولا عودة مرة أخرى لها، وأن هذا الإتفاق سيمضي للأمام بجهود كل الدول الداعمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ومصر وتركيا ودول الخليج الفاعلة والدول الأوروبية الكبرى. ونشير في هذا التحليل لبعض المؤشرات التي يبني عليها لفهم ما هو قادم ، وذلك وفق ما يلي:

- الضمانة الأمريكية للإتفاق وحرص الرئيس ترامب على تحقيق إنجاز جديد له بالمنطقة، بل والقفز بالخطوات أبعد وأسرع من خطوات الحكومة الإسرائيلية ، وكأنه نوع من المحاصرة غير المباشرة لها، لمنعها من التملص من الإتفاق تحت أي ذريعة، فالرئيس ترامب يلقي بثقله فعلياً وراء اتفاق شرم الشيخ، وكانت مواقفته على دعوة الرئيس السيسي للمشاركة في القمة دليل على ذلك، إلى جانب إبقاء كوشنر وويتكوف بالمنطقة وإرسال نائب الرئيس " دي فانس لزيارة إسرائيل " كما هو مرجح خلال الأسبوع الحالي (متوقع الاثنين 20 أكتوبر) .

- خشية إسرائيل من خسارة الدعم الأمريكي الذي يعتبر الوحيد لها حالياً بين مجموعة الدول الغربية التي اضطرت تحت الضغوط الداخلية والدولية للتراجع على الأقل عن الدعم السياسي والعسكري العلني، بل واتخاذ خطوات تصعيدية على المستوى السياسي ضدها مثل الاعتراف بالدولة الفلسطينية. بل أن إسرائيل ستعمل على استثمار مواقفها الحالية للتأثير على الجبهة المناهضة لها دولياً ، ومعالجة التوترات النسبية التي ظهرت في علاقات بعض الدول الغربية مع الحكومة الإسرائيلية .

- المواقف العربية والإسلامية الداعمة لمسار شرم الشيخ . ويعتبر ذلك محدد جديد لم يكن موجوداً في أي اتفاقات سابقة لوقف إطلاق النار في غزة، ويضفي هذا البعد ثقل إقليمي واضح لمسار شرم الشيخ الذي تتحرك فيه مصر بكل ثقة وتدير المباحثات هناك بقدر عالي من المسؤولية. وهذا الثقل ليس فقط على مستوى الدعم السياسي، بل أيضاً الدعم المالي والأمني والعسكري، بالإضافة لكونه في حد ذاته عنصر ضاغط على الإدارة الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر وعنصر ضاغط أيضاً على مواقف الدول الأوروبية وعلى أطراف الأزمة.
- تراجع الداعمين لتيار المقاومة بالمنطقة وامتداداته للملف الفلسطيني. وأبرزها ما إعلان إيران تأييدها وتشجيعها لحماس على توقيع اتفاق لإنهاء الحرب، في رسالة مباشرة للرئيس ترامب أن طهران قادرة على المساعدة في هذا الملف ، وتغيير موقف حركة الجهاد الإسلامي القريبة من إيران إيدولوجياً ، حيث شاركت الحركة في المفاوضات مع تصريحات إيجابية من قادة الحركة ، على عكس التصريحات التي أدلوا بها عقب طرح خطة ترامب مباشرة. كما يبدو أن قصف إسرائيل لقطر قد ترك تأثير يتعلق بمدى استعداد قطر للإستمرار في استضافة المكتب السياسي لحماس، ما يعني أيضاً أن الملاذ الآمن لقيادة حماس السياسية في الدوحة لم يعد مضموناً ، خاصة مع تهديد إسرائيل لكل الدول التي تستضيف قيادات من الفصائل الفلسطينية، إلى جانب ظهور جماعات محلية مسلحة في قطاع غزة ، بتحريك من إسرائيل ودول أخرى مثل حركة أبو شباب وغيرها والتي بدأت في الاحتكاك مع عناصر حماس ، ما يوحي بأن مثل هذه المواجهات قد تتسع وتقوض من قدرات حماس داخل غزة من ناحية وتعمل على تآكل التضامن الداخلي في القطاع مع حماس أيضاً.

رابعاً: التحديات على المدى القريب والمتوسط:

التحديات السياسية:

• محاولة حماس التثبيت بالبقاء في حكم غزة. فرغم قبولها بمضمون خطة ترامب وما جاء فيها من نصوص صريحة تتحدث عن عدم وجود أي دور لـ حماس في غزة، وكذلك تمسك إسرائيل بهذا الأمر ضمن شروطها لوقف الحرب أو عدم العودة للحرب، إلا أن حماس مستمرة في إصدار تصريحات عكس ذلك منها " حماس ستكون موجودة على الأرض خلال مدة انتقالية تقودها إدارة من التكنوقراط " وتصريح آخر تقول فيه " نحتاج لمدة من 3 - 5 سنوا لإعادة إعمار قطاع غزة " وتصريح ثالث تقول فيه " نزع السلاح مسألة وطنية تحتاج لتوافق فلسطيني عام وهناك فصائل أخرى لديها سلاح " وتصريح آخر " الحركة تعتزم الاحتفاظ بالسيطرة الأمنية في غزة خلال فترة انتقالية " . واضح من هذه التصريحات تلميحات بأن حركة حماس تريد البقاء في غزة بل في دائرة السلطة بشكل أو بآخر، كما جاءت بعض التصريحات الأمريكية حمالة أوجه خاصة من الرئيس ترامب نفسه عندما أكد أنه سمح لـ حماس بلعب دور في تحقيق الاستقرار الأمني في غزة ومواجهة ما اسماه العصابات المسلحة.

• تغليب البعد الاقتصادي على البعد السياسي. أو بمعنى آخر الإنحراف التدريجي بالمسار السياسي المستند لبنود خطة ترامب عن الأهداف الكبرى التي يسعى ورائها الفلسطينيون منذ عام 1948 وإلى اليوم سواء عبر وسائل المقاومة المسلحة أو حتى عبر المسارات الدبلوماسية، حيث يُخشى فعلياً من إعطاء الأولوية لمسائل مثل إعادة الأعمار على حساب البند الأخير وقبل الأخير بالخطة والذي تحدث بشكل غامض عن مسار الدولة الفلسطينية " مع تقدم إعادة إعمار غزة، ومع تطبيق برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية بأمانة، قد تنهياً الظروف أخيراً لمسار موثوق نحو تقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة، وهو ما ندرك أنه طموح الشعب

الفلسطيني، وستُطلق الولايات المتحدة حواراً بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على أفق سياسي لتعايش سلمي ومزدهر". فهناك من يرى أن الخطة ليست خطة سلام شاملة بل خطة وضعتها الولايات المتحدة بالإنسجام مع إسرائيل بالأساس لتحقيق هدف إطلاق سراح الرهائن، مع ترك معظم التفاصيل لخلف الكواليس، مما يضع الجانب الفلسطيني تحت ضغط القبول بالخطة ككل تحت الضغط السياسي والعسكري ويضطرهم فيما بعد للمضي قدماً فيها وفق التصور الإسرائيلي الأمريكي الذي يفرغ حل الدولتين من مضمونه ويقضي على فرص قيام الدولة الفلسطينية المتصلة بين غزة والضفة الغربية .

- عودة فكرة الوصاية الدولية على غزة. كما هو واضح من بعض الترتيبات الجاري تشكيلها يخشى أن تقود الخطة إلى "وصاية دولية" على غزة وليس إلى سيادة فلسطينية حقيقية، إذ تُشرف جهات خارجية على كل مفاصل السلطة المحلية، وهو ما يقوض مسألة حق تقرير المصير وربط الضفة بالقطاع ومستقبل حل الدولتين، فالبنود المفتوحة (الإدارة الانتقالية، مجلس السلام، القوة الدولية) تم صياغتها بطريقة غامضة غير ملزمة لأي طرف، ما يتيح لمن يريد تأخير التنفيذ الاستفادة من الغموض.
- استقرار وبقاء الضمانات على المدى المتوسط والبعيد . واضح أن الضمانة الأمريكية الحالية مرتبطة بشكل أساسي بالرئيس ترامب، ويخشى مع أي تغيير سياسي في الولايات المتحدة لأي سبب بما فيها تولي رئيس أمريكي جديد بعد ثلاث سنوات من الآن أن يحدث تغيير في الموقف الأمريكي من هذه الإلتزامات طويلة الأجل ، بل أن الرئيس ترامب نفسه متقلب ، ويمكنه التراجع عن هذه الضمانات في أي وقت، إذا ما تغيرت الظروف الحالية أو حال وجد أن الأمور لا تسير حسب ما يريد ، وفق تصوره للموضوع من منظور الاستراتيجية الأمريكية .
- تحدي إعادة الإعمار والمشروطة . طرحت الخطة تنمية اقتصادية ومنطقة اقتصادية خاصة ، وهذا الأمر يهدد بالتحوّل إلى اقتصاد مناطق

حرة محكوم بترتيبات أمنية ستتصب في صالح الشركات العابرة للحدود وللدول الداعمة لها وليس لصالح أهل غزة. علاوة على مسألة المشروعية التي يتوقع أن تطرحها بعض الدول المرجح مشاركتها في تمويل إعادة الأعمار، من قبيل أن يكون لها دور ما في حكم غزة مثلاً من خلال أشخاص محسوبين عليها، أو أن تشترط استبعاد مكونات فلسطينية معينة من أية ترتيبات سياسية مستقبلية في غزة.

- عدم شمول إعادة الأعمار لكل مناطق غزة. بمعنى أن توافق الولايات المتحدة على تنفيذ نموذج مصغر لإعادة الإعمار على أجزاء من قطاع غزة (مطروح حالياً تنفيذها في مدينة رفح ومحيطها فقط)، على أساس أن باقي المناطق لا تزال بها مشاكل أمنية ، بحجة وجود المسلحين بها من الفصائل الفلسطينية سواء حماس أو غيرها، وكأنه اتجاه نحو القبول بهذا الأمر والإبقاء على حماس المسيطرة على أجزاء من غزة، لأهداف سياسية أبعد وتتمثل بشكل أساسي في استمرار شق الصف الفلسطيني وبقاء المعادلة الثنائية كما هي (حماس / السلطة) وتغذية الصراع بينهما، والتذرع بذلك للتهرب من المسار السياسي لحل الدولتين.
- بقاء سيناريو التهجير الطوعي قائماً. رغم أن خطة ترامب نصت صراحة على بند يقول بعدم ترك سكان غزة لمناطقهم ، دون ذكر مفهوم التهجير صراحة ، والنص على حرية الخروج والعودة مع تشجيع البقاء" إلا أن ذلك لم يغلق الباب تماماً أمام المحاولات الإسرائيلية لتنفيذ تهجير طوعي على مراحل زمنية ممتدة، سيتم فيها استغلال الأوضاع الانسانية الصعبة والفترة الطويلة التي ستأخذها مسألة إعادة إعمار غزة (تحتاج حسب التقديرات من خمس إلى عشر سنوات) بفرض سير العملية بشكل سلس دون عقبات أو توقف، وعلى افتراض أن إسرائيل ستلتزم بمسألة المساعدات لسكان القطاع وأنها لن تتحكم فيها إغلاقاً أو إبطاءً حسب ما تحتاجه من ضغوط لتمرير أهدافها غير المعلنة.

التحديات الأمنية والعسكرية

- **بقاء الجيش الإسرائيلي داخل غزة** . فحسب الخرائط الحالية للإنسحاب، ستظل إسرائيل تسيطر على أكثر من نصف مساحة القطاع بشكل دائم ، أما على المدى القريب سيكون تحدي ربط استكمال الإنسحاب للجيش الإسرائيلي بتسليم جثث الرهائن كاملة ، حيث يخشى من تراجع الإلتزام الإسرائيلي ومدى جديته في الجدول الزمني المقترح وفق خطوط الإنسحاب المعلنة وحسب ما أقرته خطة ترامب ، وكذلك مسألة الجدول الزمني لإنسحاب الجيش الإسرائيلي خارج غزة وربطه بنزع سلاح حماس بالكامل بإشراف إسرائيلي على العملية وطرد العناصر المسلحة إلى خارج القطاع.
- **نزع السلاح حماس بين المفهوم الحمساوي والإسرائيلي**. في بعض التصريحات، رفضت حماس تولي إدارة غزة من لجنة تكنوقراط تُشرف عليها جهات أجنبية ما لم تُدمج فصائل الداخل الفلسطيني وتُحترم قاعدة المقاومة، كما أن مسألة العضو عن عناصر حماس التي وردت بالخطوة ، ونزع سلاحها من جانب الدول العربية والإسلامية التي ستشارك في القوة الدولية أيضاً مسألة شائكة ستفتح أبواب كثيرة للجدل ، . كما أن حماس لا تريد أن تتحمل وحدها مسؤولية التفريط في حق المقاومة أو التوقيع على أي اتفاقات تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية مثل الحدود، والمعابر وغيرها ، دولة منزوعة السلاح الخ، معتبرة أن بعض البنود تمسّ بحقوق "التحرر الوطني"، وتتطلب مشاركة كل الفصائل والمكونات السياسية الفلسطينية بها. بينما تريد إسرائيل تسليم سلاح حماس وباقي الفصائل في غزة، وتحويلها لمنطقة منزوعة السلاح بالإضافة لتقديم حماس معلومات وخرائط كاملة عن ورش تصنيع السلاح والمسؤولين عنها ، وكذلك خرائط مفصلة بالأنفاق وغرف القيادة ومخازن الأسلحة تحت الأرض.
- **رغبة إسرائيل في إنشاء مناطق عازلة مستدامة في أجزاء من قطاع غزة** . تُظهر تسريبات وتحليلات صحفية ما وُصف إعلامياً بـ "الخط الأصفر"

المذي يحدد نطاق الانسحاب الأولي ويبقى جيوبا أمنية عند عقد رئيسة: محيط مدينة غزة ، ومداخل نتساريم، ومحيط رفح/فيلاذفيا؛ والفكرة أن تُسلّم المساحات خلف الخط تباعاً إلى قوة استقرار دولية/ترتيبات أمنية محلية، بينما تتراجع الجيوب تدريجياً مع تحقق مؤشرات نزع السلاح وتحسن الوضع الأمني.

خامساً: السيناريوهات المستقبلية

لدينا الآن اتفاق على المرحلة الأولى من خطة الرئيس ترامب، وهو ما تم الإعلان عنه في قمة شرم الشيخ للسلام التي عقدت يوم الإثنين الموافق 13 أكتوبر 2025م ، وتجرى في وقت كتابة هذه السطور مفاوضات في شرم الشيخ حول المراحل القادمة . وبين حديث عن فرص للنجاح ومخاوف محتملة من العودة للحرب، فإننا سنكون أمام عدة سيناريوهات كما يلي:

• السيناريو الأول . استكمال المرحلة الأولى بنجاح والانتقال للمراحل

الأخرى من خطة ترامب

حسب ما تم الإعلان عنه رسمياً من جانب الوسطاء فإن ما تم الوصول إليه هو اتفاق على المرحلة الأولى فقط، ما يعني أننا قد نكون أمام سيناريو لاتفاق مرحلي (المرحلة الأولى) يتحقق خلالها عدد من الإجراءات المتبادلة بين حماس وإسرائيل مثل وقف متبادل لإطلاق النار؛ صفقة رهائن-أسرى على دفعات سريعة؛ وانتظام المساعدات .

وبعد الإنتهاء من المرحلة الأولى ، تستكمل جولات تفاوضية جديدة بשרم الشيخ ونقاشات دولية وإقليمية حول استكمال خطة ترامب، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات السياسية والأمنية الخاصة بمستقبل القطاع وإدارته حسب بنود الخطة.

مما يعزز من فرص هذا السيناريو هو ضمانات وإلتزام أمريكي-مصري-قطري وتركبي بالمضي قدماً في باقي بنود ومراحل خطة الرئيس ترامب ، بالإضافة لقدرة الحكومة الإسرائيلية على تحييد ضغط اليمين عبر «شبكة أمان» برلمانية ومنع المتطرفين من إفشال الاتفاق والضغط على نيتنا هو

للعودة للحرب بالإضافة للتحركات الأمريكية السريعة والضاغطة على الحكومة الإسرائيلية لمنع أي فرص لتقويض الاتفاق ومحاولة تذليل أي عقبات ، بل أننا شاهدنا الرئيس ترامب يخفف الضغط على حماس بتقديم مبررات لها من خاصة في موضوع استعادة جثامين الرهائن لديها، حيث ذكر ترامب أكثر من مرة أنهم يقومون بدور في هذا الأمر لكن الموضوع يحتاج لوقت، كما قدم مبررات إضافية تتعلق بدور حماس في غزة والذي ظهر بقوة عقب وقف إطلاق النار سواء من تحركات على الأرض لعناصرها الأمنية أو الإدارية.

• السيناريو الثاني: اكتمال المرحلة الأولى من الاتفاق وتعثر مفاوضات المراحل اللاحقة (جمود الموقف)

وفق هذا السيناريو تستكمل المرحلة الأولى مع تسليم باقي جثث الرهائن واكتمال عملية تبادل الأسرى الفلسطينيين ، لكن يحتمل أن تتباطأ عمليات الانسحاب الإسرائيلي ، وتستمر احتكاكات موضعية وطلعات جوية إسرائيلية وضربات على القطاع بين الحين والآخر بحجة استهداف تحركات من عناصر تابعة لحماس أو أماكن تدعي أنها مخازن أسلحة أو أنفاق (كما تفعل إسرائيل حالياً في جنوب لبنان) وتبقى المساعدات جارية ولكن أقلّ من السقف الموضوع حسب الاتفاق.

يعزز من فرص هذا السيناريو تضارب حول تعريف الانسحاب الكامل بين رؤية حماس ورؤية إسرائيل؛ وربما تظهر تحفظات من جانب حماس أو حتى من جانب إسرائيل على صلاحيات مجلس السلام؛ من خلال تعطيل داخلي من أطراف متشددة في الحكومة الإسرائيلية، تعطيل من أطراف متضررة من إعادة توزيع النفوذ السياسي والأمني في غزة، بمعنى خروج بعض الفصائل الفلسطينية عن هذا الاتفاق مثل حركة الجهاد تحديداً، أو ربما بسبب حادث أمني كبير قد يكون مفتعل من أي طرف من شأنه تقويض مسار المفاوضات؛ تشدد المواقف من أي من الأطراف خاصة الطرف الإسرائيلي ، مع استمرار الأزمة الإنسانية في غزة كما هي .

● السيناريو الثالث: فشل مسار السلام والعودة للحرب .

يفترض هذا السيناريو أن اتفاق المرحلة الأولى لن يتم ، بسبب عدم النجاح ف يالوصول لكل جثامين الرهائن ، وتذرع إسرائيل بذلك لتحميل حماس المسؤولية عن هذا الإخفاق . وقد ينهار المسار تحت ضغط سياسي داخلي إسرائيلي بسبب هذه القضية أو بسبب خوف نيتناهو من تفكك إئتلافه الحكومي الذي هدد بعض عناصره بالانسحاب وإسقاط الحكومة خلال مدة معينة تم منحها لنيتناهو لتحقيق نزع سلاح حماس بالكامل. ومعه تقرر الحكومة الإسرائيلية العودة للعمل العسكري .

● السيناريو الرابع. نجاح نموذج غزة للسلام وتوسيعه إقليمياً

يفترض هذا السيناريو أن تنجح مرحلة بناء الثقة بكل متطلباتها ونجاح تكوين الإدارة الانتقالية (إدارة تكنوقراط - مجلس السلام - القوات المشتركة) ؛ والبدء في مراحل الإعمار ، ثم يكون المناخ مهياً للدخول في مسار سياسي لمناقشة إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح. العوامل التي قد تساعد على هذا السيناريو هو المواقف العربية والإسلامية الضاغطة بهذا الإتجاه وعلى رأسها الموقف المصري، الذي يحذر مراراً وتكراراً من أن عدم وجود أفق سياسي للفلسطينيين سيقوض أي ترتيبات سياسية وأمنية لا تخدم هذا المسار وقد يعيد العجلة مرة أخرى لمربع العنف ، كما يساعد أيضاً على الوصول لهذا السيناريو الدعم الدولي والإقليمي لمسار السلام وفق رؤية ترامب ، بما يوفره ذلك من تمويل دولي مستدام بدعم عربي وخليجي بالأساس؛ ورغبة ترامب في إنجاح نموذج السلام الحالي في غزة وتوسيعه إقليمياً ، لكن يشترط لتحقيقه استمرار الإلتزام الأمريكي بالوصول لهذه المرحلة خلال فترة زمنية ليست ببعيدة، تحسباً لتغير الظروف السياسية داخل إسرائيل او حتى داخل الولايات المتحدة.

السيناريو المرجح:

في ظل وضع استثنائي وربما لحظة فارقة في عمر الملف الفلسطيني ومستقبل قطاع غزة الجيو سياسي والديمغرافي، ومع تداخل الأدوار وتقاطع المصالح ، يصعب ترجيح سيناريو بعينه من السيناريوهات السابقة. مع ذلك يعتقد مركز السلام أن أعلى السيناريوهات قابليةً للتحقق هو سيناريو استكمال مسار السلام الذي تقوده مصر ، مع التأكيد على أنه سيمر بمحطات تعثر كثيرة ومحتملة من الجانب الإسرائيلي ومن جانب حماس والفصائل في غزة، فربما لأول مرة نجد أطراف الاتفاق الرئيسيين ليس لهم مصلحة في استكماله.

غير أن هناك رهان قوي (على المدى القريب) على أن حكومة نيتناهو ستسقط ربما بسبب انسحاب أعضاء الحركة الدينية منها، أو خلال الانتخابات القادمة في إسرائيل وبالتالي يغيب أحد الأطراف التي حركت هذه الحرب والحريصة على استكمالها (حكومة نيتناهو وشخص نيتناهو نفسه) ، كذلك فإن الإصرار الدولي والأمريكي على إبعاد حماس ونزع سلاحها ، وكذلك اشتراط بعض دول الخليج لنزع سلاح حماس وإبعادها عن المشهد كلياً كشرط أساسي للمشاركة في إعادة الأعمار سيساعد في إبعاد الطرف الآخر المسئول عن هذه الحرب والذي كان سبباً فيها أيضاً منذ البداية من خلال عملية طوفان الأقصى . وبالتالي سيتيح ابتعاد حماس وابتعاد نيتناهو عن المشهد المجال لإستكمال سيناريو نجاح مسار السلام الحالي.

ويتدعم حظوظ هذا السيناريو مع وجود الرئيس ترامب والآليات والأجسام السياسية والأمنية التي شكلها بالفعل على الأرض للعمل في غزة على المستويين الأمني والسياسي والاقتصادي. كما أن الزخم السياسي المحيط بخطة ترامب منذ الإعلان عنها والقفزات النوعية التي يحدثها ترامب شخصياً بوضع نيتناهو تحت ضغط مستمر، سيحول دون أي مناورات من شأنها إفشال مشروعه للسلام، الذي اعتبره ترامب بداية لسلام إقليمي يمكن توسيعه مستقبلاً ، واضعين في الاعتبار أن الولايات المتحدة تعتبر هذا الاتفاق جزء من استراتيجيتها كبرى جديدة بالمنطقة، قائمة على فكرة التمهيد لمسار السلام الإبراهيمي وتوسيع

الدول المنضمه له، وإعادة السيطرة على السلوك الإسرائيلي بالمنطقة بشكل عام، ومنعها من الإضرار بالإدارة الأمريكية للتوازنات بالمنطقة وفق رؤيتها العامة التي تشغل فيها إسرائيل مساحة معينة ومحدودة (وقد ذكر ترامب ذلك في خطابه بالكنيست) بمعنى أن المنطقة بها أطراف ودول أخرى ولها مصالح مع الولايات المتحدة ولا يمكن للولايات المتحدة التضحية بذلك في سبيل دعم مطلق وأعمى لإسرائيل.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أننا سنشهد دولة فلسطينية ذات سيادة حتى ولو منقوصة في نهاية المطاف، فهذا الأمر خاضع لحسابات كثيرة ويحتاج لوقت أكبر سيتجاوز فترة الرئيس ترامب نفسه، لكن على الأقل قد نشهد بداية مسار سياسي لمناقشة هذا الموضوع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بدعم دولي وأوروبي بالأساس وبضغوط عربية وإسلامية. ويصعب التكهّن بما ستؤول إليه هذه النقطة تحديداً في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة وبها الكثير من المفاجئات التي يمكن أن تحدث وتغير الظروف رأساً على عقب.

الخلاصة:

إن مسار السلام الجاري الذي بدأ في شرم الشيخ بقيادة المؤسسات المصرية المعنية بهذا الملف ، وتحت رعاية الرئيس السيسي ليس فقط مجرد مسار يناقش قضية وقف حرب ببعدها الفلسطيني/ الإسرائيلي فقط (كمثل باقي الجهود السابقة التي قامت بها القاهرة خلال حروب غزة السابقة) ، بل أنه مسار مختلف شكلاً وموضوعاً ، فلأول مرة يكون بين إيدينا اتفاق مكتوب لوقف الحرب في غزة عكس الهدن السابقة في 2008 و 2012 و 2014 و 2021 م ولأول مرة يكون لدينا هيئة ضامنين من الولايات المتحدة ومصر وتركيا وقطر ، ولأول مرة نشهد هذا الزخم الدولي والاقليمي الداعم الذي تجلى في قمة شرم الشيخ، ولأول مرة تدخل دول إسلامية كبيرة على الخط مثل إندونيسيا. لذلك نقول أننا أمام مرحلة مفصلية في تاريخ الملف الفلسطيني، قد يكون فيها إعلاناً عن أدوار جديدة لبعض الدول في الملف الفلسطيني (تركيا - إندونيسيا - دول خليجية فاعلة) ، وقد تكون بداية لتغيير كبير في خريطة القوى السياسية

الفلسطينية، يستدعي المراقبة والتحليل العميق من الدوائر المختصة، تحسباً لما يعرف بسياسة ملء الفراغ السياسي وتباعاته وإرتداداته الداخلية والخارجية. برغم أجواء التفاؤل من مسار السلام في شرم الشيخ وما يمكن ان يفضي إليه من نجاحات محتملة ضمن مسار خطة الرئيس ترامب ، إلا أنه من الواضح أن المرحلة الحالية في الملف الفلسطيني تعتبر الأكثر حساسية وخطورة، فكل السيناريوهات السيئة متاحة أيضاً، في ظل السياسة الإسرائيلية المعروفة بالمناورة والخداع ونقض العهود، واستغلال الفرص لصالحها، علاوة على قدرتها على تفجير الموقف مرة أخرى في أي وقت، في ظل ما تملكه من شبكة عملاء محليين داخل قطاع غزة، كما يخشى أن تتقدم إسرائيل بالمراحل اللاحقة باستثناء المسار السياسي المتعلق بفتح أفق لحل الدولتين، لكون هذا الأمر محل إجماع إسرائيلي على رفضه ومقاومته بأي طريقه في ظل الإتجاهات اليمينية المتصاعدة في المجتمع والسياسة الإسرائيلية.

لذلك نحن أمام مرحلة غامضة بها قدر كبير من عدم اليقين بشأن المستقبل القريب والمتوسط، وهو ما يحتاج من الدول العربية والإسلامية الفاعلة وعلى رأسها مصر أن تستمر في الضغط السياسي على الولايات المتحدة وحشد الجهود الدولية، وعمل زخم وحراك دولي يشكل ضغطاً على إسرائيل من ناحية والولايات المتحدة من جانب آخر.